شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

دعوة صحيحة لإنصاف ضحايا منسيين

ينتخب الناس أعضاء البرلمان ليكونوا نوابهم لدى المؤسسة الأعلى في الدولة التي تشرّع القوانين وتراقب عمل سائر مؤسسات الدولة وبخاصة السلطة التنفيذية. وعليه فان المهمة المنتدب إليها النواب هي تبنّي مطالب الناس وقضاياهم والسعي لتحقيقها وتأمينها، وهذا ما لا يحصل الا نادراً في برلماننا الذي يُضيّع معظم وقته في المساجلات والمناكفات بين أعضائه المتوزعين على الكتل المتصارعة بضراوة على السلطة والنفوذ والمال.

الدعوة التي أطلقها أول من أمس النائب شروان الوائلي هي من النوع الذي لا يلتفت اليه برلماننا، مثل سائر قضايا الفئات المهمشة والمنسية في مجتمعنا، وما أكثرها وأكبر عديدها.

النائب الوائلي دعا الى تعويض المتضررين من عدد من الإجراءات الهمجية للنظام السابق في حق غير الموالين له، وتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم الى القضاء.

ضحايا تلك الإجراءات لهم الحق في التعويض المادي والمعنوي أسوة بالسجناء والمعتقلين السياسيين وبعائلات الشهداء، فهم عوقبوا بحرق أجسادهم أو تهشيم عظامهم أو قطع آذانهم وألسنتهم أو بتر أيديهم أو جدع أنوفهم أو سمل أعينهم لأسباب سياسية تتعلق برفضهم الحروب وهروبهم من جبهاتها أو عدم التحاقهم بالجيش الشعبي وكتائب صدام أو حتى التهجم بالكلام على النظام ورأسه.. أي ان ما تعرضوا له انما كان عقاباً لهم على عدم موالاتهم للنظام بصورة من الصور، وهو عقاب أضيروا فيه كثيراً في حينه فيما استمر الضير والضرر حتى الآن للكثير منهم.

المطالبة بتعويض هذه الفئة من الناس تستند الى منطق العدل والمساواة والإنصاف، فمن غير الصحيح ان تهمل الدولة هؤلاء فيما تعوّض السجناء والمعتقلين السياسيين السابقين وذوي الشهداء. هذا سيكون تمييزاً ضدهم من دون مبرر.

اما الدعوة لتقديم الجناة المسؤولين عن تلك الجرائم الى القضاء فهي الأخرى تستند الى منطق العدل والمساواة والإنصاف، فما دام قد قُدّم مسؤولو النظام السابق الى القضاء عن جرائم ارتكبت في وقتها لابدّ أيضاً من محاسبة مرتكبي الجرائم المشار اليها في دعوة النائب الوائلي، ولكن لابدّ في الوقت عينه من الأخذ في الاعتبار ان العديد من الضباط والمسؤولين انما كانوا ينفذون الأوامر، وبالتالي يتعيّن التمييز بين من أصدر القرارات والأوامر بإيقاع هكذا عقوبات وبين من نفذوها، ولا ينبغي ان تنفتح باب أخرى للانتقام فيما نحن في حاجة اليوم الى وضع حدّ لروحية الانتقام، من أجل المستقبل الآمن والمستقر والمزدهر الذي طال انتظاره كثيراً.

ما ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أيضاً الا تصبح هذه الدعوة مجالا آخر للتربّح والفساد المالي والإداري، فنحن نعرف ان عدداً غير قليل ممن حُسبوا في عداد السجناء والمعتقلين السياسيين أو وضعوا في خانة ذوي الشهداء لم يكونوا كذلك في الواقع ، انما جرت تمشية معاملاتهم بوثائق مزورة ساعدت أحزاب نافذة في السلطة (إسلامية في الغالب) في تزويرها وتمشيتها.

أكدوا أن القرار يخالف الدستور وينتهك الحريات

خبراء قانونيون ينتقدون منع دخول السافرات الى الكاظمية

□ بغداد/غفران حداد

أكد القاضي رزكار محمد أمين انّ" قرار منع دخول السافرات الى منطقة الكاظمية بكاملها لايتفق مع الدستور"، فيما قالت المستشارة القانونية والناشطة المدنية فائزة باباخان ان " منظمات المجتمع المدني لن تسكت على هذا الإجراء" ،واصفة القرار بانه تنفيذ لاجندات خارجية .

وقال رزكار وهو القاضي السابق في محاكمة الدجيل ضد صدام واتباعه لـ"المدى " ان " هذا القرار هو تقييد للحرية الشخصية" ، متابعا "ان ديننا الاسلامي الحنيف لايقيّد الحريات و انما يصونها،فاذا كان تطبيق ذلك حول الصحن الكاظمي وداخله له ما يبرره لقدسيته الا انه لا يمكن شمول المدينة بكاملها ".

وأضاف رزكار ان " القرارات والاوامر الادارية او التعليمات يجب ان تكون متفقة مع الدستور و التشريع العادي و بعكسه تكون باطلة و قابلة للطعن امام القضاء الاداري " ، مشددا على صون الحريات ، متابعا " لا يجوز حرمان اي مواطن من حريته او تقييدها الا وفقا للقانون وبناء على قرار صادر من جهة قضائية مختصة،لان حرية الإنسان وكرامته مصونة ولايجوز المساس بها ".

واوضح رزكار " يجب الرجوع عن هذا القرار لانه لا يليق بالمجتمع كما لا ينسجم مع روح العصر ،لاسيما وان منطقة الكاظمية يدخلها غير المسلمات ايضا ".مضيفا " الدستور يضمن كامل الحقوق لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحين والايزيدين والصابئة المندائين".

عضو تحالف عهد العراق والمستشار القانوني بتقييم القوانين والتشريعات الخاصة بحقوق الانسان والمرأة فائزة باباخان قالت في حديث لـ"المدى "القرار يتناقض تماماً مع الدستور ومع حريات الانسان ".

وعن رأيها بقرار الحكومة المركزية والمحلية بمنع دخول النساء السافرات في عموم مدينة الكاظمية الذي جاء تلبية لطلب احد القادة الامنيين وأمر باستحداث شرطة آداب لمتابعة الظواهر السلبية في مدينة الكاظمية سواء للنساء والرجال أكدت باباخان"نحن كمنظمات مجتمع مدني لن نسكت على هذا الاجراء فهذا القرار هو تنفيذ لأجندات دول تتدخل في شؤون العراق الداخلية".

وأضافت "حين يمنح لجهة أمنية معينة حق مصادرة الحريات باسم الإسلام و لرجال دين حق الفيتو لأمر معين فهذا معناه الانجرار الى اسلوب سياسة دولة الفقيه وهذا انزلاق فكري نحو التخلف".

وكان خطيب وامام جامع الحسن في مدينة الصدر عباس الساعدي قال بوقت سابق لـ" المدى" ان "على رجال الامن ان يكونوا اكثر مرونة مع المواطنين ويجب محاورتهم بمنطقهم البسيط لا ان يتخذوا اساليب الردع القاسي"، منتقدا بعض التصرفات التي قام بها احد رجال الشرطة بضرب امرأة لانها امتنعت من الخروج من المدينة ".

الى ذلك انتقدت الإعلامية مها الحسيني هذا الإجراء بوصفه يتناقض مع ما ذكر في القرآن فتقول" الخمار مذكور في القرآن ولكن لايقصد به حجاب المرأة لرأسها بل لتغطية الصدر" ، متابعة " البعض يأخذ القشور ...فالدين هوالحياة" . وتضيف الحسيني " رغم إني سيدة محجبة لكن ارفض وبشدة ارغام المرأة على ارتدائها الحجاب بحجة الدين، والحجاب ليس فريضة من فرائض الاسلام الخمسة ".

وأوضحت الحسني "كان من باب اولى ان تقوم الحكومة بالقضاء على اوكار الدعارة والجريمة المنتشرة في بعض مناطق العاصمة ومحاربة الفساد الاداري والمالي في معظم وزارت الدولة ولكنها تحاول ان تشغل الشارع عن فشلها في ادارة البلاد " على حد قولها.

العلواني: قانون الدفع بالآجل يصر عليه دولة القانون وترفضه بقية الكتل

□ بغداد / ابراهيم ابراهيم

اكد النائب عن ائتلاف العراقية احمد العلواني "ان قانون البنى التحتية لن يمرر وذلك بسبب تحفظات اغلب الكتل البرلمانية فيما يصر دولة القانون على انجاح التصويت واقرار القانون لاسباب سياسية".

وأوضح النائب احمد العلواني في تصريح لـ"المدى برس" ان "القانون عرض في الدورة السابقة للتصويت وكان يتضمن مبلغ ٧٠ مليار دولار وليس كما مطروح الان بمبلغ ٣٧ مليار دولار وهو يتضمن بنود تهم السكن والصحة والبيئة والتربية والتعليم ولكنه رفض لوجود تخوف من هدر كبير للاموال بسبب فساد المؤسسات الحكومية وصيغة القانون التي تحمل الكثير من الشبهات حول عملية الدفع بالاجل". واضاف العلواني "ان يوم امس تضمن اجتماعا موسعا ضم اللجنة المالية واللجنة الاقتصادية ولجنة العمل والخدمات المعنية بهذا القانون وتم استضافة رئيس هيئة الاستثمار وكان يفترض ان يحضر وزيرا التخطيط والمالية ولكن سفرهم حال دون حضورهم الاجتماع حيث تم التباحث والنقاش بشكل مستفيض لبنود القانون بأدق التفاصيل ". وبين"ان من بين المشتركات لاعضاء اللجنة هي المادة التي تخص إفراد جزء مهم من الاموال المخصصة في القانون لوزارة التربية لبناء المدارس لوجود نقص حاد في ميزانية الوزارة حسب تقرير لجنة التربية النيابية وضغوط وزارة التربية بهذا الخصوص". وختم العلواني حديثه بالقول "ان عملية تقديم القانون لمرتين وعدم حصوله على التصويت الكافي لإقراره لسبب سياسي بامتياز وان الكتل الكبيرة مثل العراقية والتحاف الكردستاني والتيار الصدري والمجلس الاعلى ابدت اعتراضها على القانون واعطت بدائل من بينها الاقتراض من البنك الدولي وان العراق يملك وفرة مالية ولا يحتاج للدخول بمضمار الدفع بالآجل وعواقبه المستقبلية المبهمة".

العراق يلقي بظلاله على مستقبل بلير المهني

□ ترجمة المدى

هاجم رئيس الأساقفة ديزموند توتو، احد أبطال مناهضة التمييز العنصري و الحائز جائزة نوبل للسلام، رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير على خلفية المعايير المزدوجة و الكيل بمكيالين بشأن جرائم الحرب داعيا الى مثوله مع جورج بوش امام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي و ادانتهما عن الدمار المادي و المعنوي الناجم عن حرب العراق . يتهم السيد توتو كلا من بلير و بوش بالكذب بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية و يقول ان اجتياح هذا البلد قسّم العالم و زعزع استقراره اكثر من اي صراع آخر على مر التاريخ . يشير توتو الى ان الاجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة و المملكة المتحدة لاسقاط صدام حسين عام ٢٠٠٣ و الذي سبّب خلافات كثيرة قد أسس خلفية للحرب الاهلية في سوريا بالاضافة الى صراع محتمل اوسع في الشرق الاوسط يشمل ايران . يقول توتو " ان هذين الزعيمين قاما بتلفيق الوقائع و تصرفا كالفتوات و دفعا بنا الى حافة الهاوية التي نقف عليها حاليا مع شبح سوريا و ايران امامنا " .

المفزع في الامر هو دعوة توتو لمحاكمتهما، مدعيا ان هناك معايير مختلفة يتم اتخاذها لمقاضاة زعماء افارقة و غربيين، و قال ان اعداد القتلى خلال و بعد حرب العراق تكفي بحد ذاتها لتقديمهما الى المحاكمة امام محكمة الجنايات الدولية . و اضاف " على هذا الاساس وحده يجب ان يسير هذان المسؤولان عن هذه المعاناة و عن فقدان حياة الالاف على نفس طريق اقرانهم من الزعماء الافارقة و الآسيويين الذين تم استجوابهم في لاهاي عن الافعال التي قاموا بها".

حرب ٢٠٠٣.. (أرشيف)

المحكمة تستمع الى قضايا الإبادة و جرائم ضد الانسانية و جرائم الحرب، و قدمت امام المحكمة لحد اليوم ١٦ قضية لم تنجز منها الا قضية واحدة هي قضية توماس لوبانغا – الزعيم الثائر من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث حكم عليه في بداية العام الحالي بالسجن لأربع عشرة سنة عن دوره في جرائم حرب وقعت في وطنه الام . اما المحاكمات الجارية فانها تشمل محاكمة الجنرال الصربي راتكو ملاديك و القائد العسكري جين بيير بيمبا غومبو. كما تم اصدار مذكرات قبض بحق عدد من المتهمين بينهم الرئيس السوداني عمر البشير و سيف – الابن الثاني لمعمر القذافي .

انتقادات توتو تعتبر دليلا على الظل الذي لازال العراق يلقيه على مستقبل بلير المهني اثناء محاولاته لإعادة تأهيل نفسه في الحياة العامة البريطانية . خرج السيد توتو – الذي يعتبر من المعارضين الدائمين لحرب العراق – من مؤتمر حول القيادة عقد في جنوب افريقيا الاسبوع الماضي بسبب حضور بلير . في مقالته، يقول الاسقف ان هناك – بالاضافة الى اعداد القتلى – تكاليف اخلاقية ثقيلة وقعت على كاهل الحضارة دون مكاسب " فرضت تكاليف كبيرة تجاوزت ميادين القتل الى القلوب و العقول المتصلبة القاسية لأفراد الاسرة البشرية في جميع انحاء العالم . فهل تقلصت الهجمات الارهابية ؟ الى اي مدى نجحنا في تقريب العالم الاسلامي من العالمين المسيحي و اليهودي، و الى اي مدى نجحنا في نشر بذور التفاهم و الأمل ؟ " يقول ان بلير و بوش ضربا لنا مثلا مروعا عن ذلك، و تساءل " اذا كان الزعماء يكذبون فمن ذا الذي يقول الحقيقة ؟ . اذا قبلنا للزعماء ان يتخذوا اجراء حاسما بناء على كذبة دون اعتراف او اعتذار، فما الذي سنعلمّه لأطفالنا ؟" . في بيان له خالف بلير بشدة وجهة نظر توتو قائلا بان العراق اليوم اكثر ازدهارا مما كان في زمن صدام " اني احترم مناهضة الاسقف توتو للتمييز، الا ان تكرار الشائعة باننا كذبنا هو امر خاطئ. و ان القول بان ذبح صدام للالاف من ابناء شعبه لا علاقة له بخلعه هو امر عجيب ، حيث لازلنا نعيش ذكرى مجزرة حلبجة و الحرب العراقية الايرانية التي اودت بحياة الالاف، بالاضافة الى قتله لمناوئيه السياسيين و تعذيبه لشعبه مما يجعل خلعه مسألة اخلاقية.باختصار، فان هذا الجدال يتكرر دائما دون ان يكون هناك شيء جديد نقوله. ثم ان العراق رغم المشاكل لديه اليوم اقتصاد يبلغ حجمه ثلاثة اضعاف ما كان عليه، و تقلصت نسبة وفيات الاطفال الى ثلث ما كانت عليه، و ازدادت الاستثمارات بشكل كبير في مناطق مثل البصرة".

من جانبه علّق الاسقف توتو قائلا " ليس لدي خيار الا ان ازدري توني بلير، لا يمكن ان اجلس مع شخص يبرر اجتياح العراق بكذبة. على اي اساس نقرر ضرورة ارسال روبرت موغابي الى محكمة الجنايات الدولية بينما ينضم بلير الى المتحدثين في مؤتمر دولي، وعلى اي أساس نقرر ضرورة قتل زعيم القاعدة و في نفس الوقت نقرر ضرورة اجتياح العراق – ليس بسبب امتلاكه اسلحة دمار شامل كما اعترف بلير الاسبوع الماضي – بل من اجل التخلص من صدام حسين ؟ . ان القيادة و القيم الاخلاقية هما جزء واحد لا يتجزأ، فالقادة الصالحون هم رعاة القيم الاخلاقية. المسألة هي ليست ما اذا كان صدام صالحا او سيئا او كم قتل من ابناء شعبه، و انما هي لا ينبغي للسيد بوش و السيد بلير ان يسمحا لأنفسهما بالانحدار الى مستواه غير الاخلاقي. اناشد السيد بلير ان لا يتحدث عن القيادة و انما اثباتها . انك يا سيد بلير فرد من الاسرة البشرية ، مخلوق من اجل الخير و الصدق و القيم الاخلاقية ، و كذلك اخوتنا و اخواتنا في العراق و سوريا و اسرائيل و ايران. انني اشعر بعدم الراحة لحضور قمة عن " القيادة " مع السيد بلير و اعتذر لمنظمي القمة و الوفود عن قراري بعدم الحضور ".

■ عن: الغارديان البريطانية

الصيادي: إعادة تعيينات التربية لوجود حالات فساد

□ بغداد/المدى

أعلن النائب المستقل كاظم الصيادي، امس الأحد، أن لجنة التربية في مجلس النواب قررت إعادة تعيينات وزارة التربية للعام الحالي لوجود "حالات فساد"، في حين دعا القائمة العراقية لاستبداله، هددت بجمع تواقيع أعضاء مجلس النواب لإقالته.

وقال الصيادي في مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان ، إن "لجنة التربية في مجلس النواب لديها أكثر من دليل يثبت وجود حالات فساد في قضية التعيينات التي تجري بوزارة التربية"، متهما مقربين من مكتب وزير التربية محمد تميم بـ"تقاضي الرشوة مقابل تعيين أشخاص متخرجين من كليات لا علاقة لها بالتربية".

وأكد الصيادي أن "لجنة التربية في مجلس النواب قررت إعادة تعيينات وزارة التربية للعام الحالي لوجود حالات فساد"، معتبرا أن "هذه القرار يلزم الوزارة بتنفيذه".

وأشار الصيادي إلى أن "هناك أكثر من ألف مدرسة آلة للسقوط تم إحالتها إلى شركات تابعة لوزارة الإعمار والإسكان إلا أنها لم تنفذ حتى الآن"، داعيا القائمة العراقية إلى "استبداله، قبل أن يجمع تواقيع النواب لاستجوابه وإقالته".

وكان النائب الكردي في لجنة التربية والتعليم البرلمانية برهان محمد فرج، اتهم في ٣٠ آب الماضي وزارة التربية ومديرية تربية كركوك بعدم مراعاة نسب المكونات والقوميات خلال التعيينات في المحافظة، فيما طالب باعتماد أسس العدالة والمساواة في توزيع مقاعد الدرجات الوظيفية الشاغرة المخصصة لأبناء المحافظة من دون تمييز.

واتهمت حكومة محافظة كركوك، في (٢٩ آب ٢٠١٢)، وزير التربية محمد علي تميم بـ"ممارسة التمييز العنصري" بقبول أبناء المحافظة بتعيينات الوزارة، منتقدة الآلية المستخدمة في هذا الموضوع، فيما طالبت بإيقاف هذا "الغبن" واستضافة الوزير في البرلمان للوقوف على ملابسات هذه الحالة.

كما اتهمت لجنة التربية البرلمانية في (١٤ آب ٢٠١٢)، وزارة التربية بـ"الفساد" في التعيينات التي أطلقتها في (٢ آب ٢٠١٢)، مؤكدة أنها لم تعتمد مبدأ الكفاءة في مسألة القبول.

يذكر أن وزير المالية رافع العيساوي أعلن، في كانون الأول ٢٠١١، أن الموازنة لعام ٢٠١٢ أقرت ٥٩ ألف درجة وظيفية منها ١٨ ألف وظيفية لوزارة الصحة و١٥ ألف درجة وظيفية لوزارة التربية، فيما تم توزيع البقية بين الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون